

حلقة نقاش

مئة عام على سايكس بيكو

خرائط جديدة ترسم

مداخلة حول

الموقف المصري تجاه إعادة ترسيم

خريطة المنطقة

أ. د. مجدي حماد

الموقف المصري تجاه إعادة ترسيم خريطة المنطقة¹

أ. د. مجدي حماد²

قد تبدو اتفاقيات سايكس - بيكو مقصورة على المشرق العربي، لكن النظر إليها في الإطار العربي العام يكشف صلتها الوثيقة بإعادة ترتيب الوطن العربي بأكمله، ما يؤكد بخاصة تأثيرها على الأمن القومي المصري، بحكم الارتباط العضوي بين مصر والمشرق العربي. أساس ذلك أن الأمن القومي المصري، عبر التاريخ، تحكمه المعطيات السائدة على محورين أساسيين، من منظور التوجهات المركزية؛ أولهما: المحور الاستراتيجي باتجاه المشرق العربي، وثانيهما: المحور الحيوي باتجاه إفريقيا. يضاف إلى ذلك أن مصر كانت تقوم بثلاث وظائف تاريخية في محيط الأمة العربية؛ هي: التأمين والتحديث والتوحيد، وقد تعرضت هذه الوظائف الثلاث لضربة في الصميم من جراء تلك الاتفاقية. من ثم فإن تحليل الموقف المصري تجاه إعادة ترسيم خريطة المنطقة ينطلق من هذه الحقيقة.

أولاً: أصل الصراع:

لقد شهد الوطن العربي فترتين من فترات النهضة القومية في تاريخه الحديث: النهضة القومية الأولى حدثت في مواجهة الاضطهاد القومي الذي تعرض له العرب من قبل القومية التركية العنصرية الطاغية، والنهضة القومية الثانية، التي ما تزال تطوراتها متواصلة، انطلقت في مواجهة الاضطهاد القومي الذي تعرض له العرب من قبل الحركة الاستعمارية الغربية التي اجتاحت المنطقة منذ أواخر القرن الـ 19. وفي خلال هاتين الفترتين من فترات النهوض القومي كان التوجه السياسي السائد في الوطن العربي متمثلاً في أن هذا النهوض القومي لا بدّ من أن يجد كيانه السياسي، الذي يتمثل ليس فقط في الخروج على الاضطهاد القومي الذي تعرّض له العرب، أو في الحصول على الاستقلال الوطني فحسب، إنما يتمثل أيضاً في إقامة الدولة العربية الواحدة أيضاً، أي في إنجاز الوحدة العربية.

¹ قدمت هذه المداخلة في حلقة نقاش "مئة عام على سايكس بيكو: خرائط جديدة ترسم"، الذي أقامه مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، في بيروت، في 26/5/2016.

² رئيس الجامعة اللبنانية الدولية في بيروت. حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية. وقد شغل عدة مناصب دبلوماسية وبحثية في الجامعة العربية، وعمل مدير تحرير مجلة "شؤون عربية" الصادرة عن الجامعة؛ كما شغل منصب معاون مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية.

معنى ذلك أن "خصوصية" النهضة القومية العربية، التي رسخها ذلك التقليد التاريخي المتواصل، تتمثل في عملة ذات وجهين: الاستقلال، على ناحية؛ والوحدة، على الناحية الأخرى. مع ذلك، فإن فرض التجزئة على الوطن العربي، وفقاً لما حدده اتفاق سايكس - بيكو بين إنجلترا وفرنسا، قد أدى ليس فقط إلى الفصل بينهما، حيث قام الاستقلال لكن بدون الوحدة، إنما أدى أيضاً إلى تفرغ الاستقلال من مضمونه الحقيقي، حيث أصبح ستاراً يخفي حقيقة التبعية للغرب، خصوصاً مع ما يقوم بينها وبين التجزئة والتخلف أيضاً، من رابطة عضوية.

هكذا طغى وجه التجزئة السياسية على الوطن العربي، لأول مرة منذ 14 قرناً، لكن هذه التجزئة، التي ما زالت مستمرة حتى الآن، لم تتبع من عوامل داخلية في مسار التطور العربي، إنما فرضت بواسطة القوة الاستعمارية القاهرة. إنها تجزئة فرضت فرضاً من الخارج، وقامت على أنقاض منطقة موحدة، وكرستها الحراب الخارجية تكريساً يعاكس التيار الأساسي الكامن في التكوين العربي، ومسار التطور في التاريخ العربي.

لذلك يمكن القول إن الحصار الزهيد لمحاولات التكامل العربي خلال العقود الماضية، يرجع، فيما يرجع إليه، إلى التطور السياسي - الاجتماعي - الاقتصادي المشوه للأقطار العربية خلال القرنين الماضيين. فمع بدايات القرن الـ 19، بدأت الهياكل الاجتماعية التقليدية في الوطن العربي بالتآكل والانحيار التدريجي، لكن بدلاً من أن تحل محلها هياكل اجتماعية حديثة، مثلما حدث في العالمين الرأسمالي والاشتراكي، استبدلت بها هياكل مشوهة تختلط فيها عناصر قديمة بعناصر حديثة، بشكل غير متسق أو منتظم. وهو ما يفترض عرض التسوية التاريخية التي فرضها الغرب على الوطن العربي، التي تجسد خصوصية الوجود الاستعماري فيها، والتي تتمثل في ظاهرة التجزئة السياسية للوطن العربي، بكل ما ترتب عليها من آثار ونتائج ما تزال تفعل فعلها حتى الآن، وزرع الكيان الصهيوني من أجل ترسيخ هذه التجزئة وتعميق مفعولها من ناحية، وموقف الغرب من محاولات النهضة القومية العربية في مجالات التنمية والديموقراطية والوحدة من ناحية أخرى.

1. التسوية التاريخية الغربية:

حينما ظهرت دعوة القومية العربية بمعناها الحديث في النصف الثاني من القرن الـ 19، كان العالم الغربي في عنفوان ثورته الصناعية الرأسمالية بعد أن كان قد استكمل ثورته السياسية والاجتماعية خلال قرن سابق، وكان هذا التزامن التاريخي عاملاً أساسياً في تشويه التطور السياسي - الاجتماعي - الاقتصادي للوطن العربي. لكن بدلاً من أن تحل محلها هياكل حديثة،



مثمًا حدث في العالمين الرأسمالي والاشتراكي، استبدلت بها هياكل مشوهة تختلط فيها عناصر قديمة بعناصر حديثة، بشكل غير متنسق أو منظم. فبدلاً من أن تنمو الدعوة القومية العربية، وتجسد نفسها سياسياً بتحقيق الوحدة السياسية، وجدت نفسها في مواجهة هجمة إمبريالية شرسة من دول الغرب الرئيسية جميعها. وبين سنتي 1830 و 1920، وقع الوطن العربي في قبضة هذه الدول، وتعرض لعنفها وعنفوانها واستغلالها. وأصبحت مؤثراته الحضارية، تبعاً لذلك، تنفذ إلى المجتمعات العربية بقوة واندفاع من دون أن يكون لهذه المجتمعات حرية الاختيار أو الرفض في ظل شخصية جماعية مشتركة متماسكة.

فمنذ الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830، إلى السيطرة البريطانية - الفرنسية الكاملة على الوطن العربي سنتي 1918-1919، إلى إلغاء الخلافة رسمياً سنة 1924، استطاع الغرب تدريجياً أن يصفى، لأول مرة في التاريخ، الكيان العربي الإسلامي الموحد نهائياً، وأن يحكم أغلبية أقطاره حكماً مباشراً، وأن يفرض أسلوبه في الإدارة والتشريع، ومنهجه في التربية، ونمطه في الاقتصاد، وأن يلحق المنطقة بدورته الرأسمالية العالمية، فيجعل منها مصدراً للمواد الخام، وسوقاً استهلاكية لمنتجاته، وممراً استراتيجياً لطرق تجارته. وأصبحت مؤثراته الحضارية، تبعاً لذلك، تنفذ إلى المجتمعات العربية بقوة واندفاع من دون أن يكون لهذه المجتمعات حرية الاختيار أو الرفض في ظل شخصية جماعية مشتركة متماسكة.

ويلاحظ أنه مما زاد الموقف تعقيداً أن الجديد الذي أتى به الغرب، لم يكن جديداً واحداً. فقد جاءت أوروبا إلى هذه المنطقة بكل صراعاتها وتناقضاتها وتراكم عصور حضارتها، دفعة واحدة، وألقت بالعبء كله على عاتق الجيل الذي حاول الاضطلاع بمهمة التجديد، والذي أصابته الحيرة، أمام التناقضات الجديدة، إضافة إلى حيرته في مصارحته لقديمه وعناصره المتعددة، فكان بحق جيل الحيرة. لقد نتج عن ذلك سوء استيعاب وهضم للمؤثرات الغربية، أدى إلى ارتباك واضطراب في تلك المجتمعات، واختلال التوازن إلى حد كبير بين موروثها وجديدها.

لقد أدى سقوط الوطن العربي في براثن الهيمنة الغربية إلى عدة نتائج طويلة المدى، ما تزال آثارها تفعل فعلها حتى الآن، خصوصاً أنها استهدفت أسس الكيان والمعتقد، واستتبعت بالتالي تناقضات وصراعات عديدة. ومن بين هذه النتائج:

أ. تفتت طاقة النضال الموحد، ضد السيطرة العثمانية التي كانت في النزع الأخير، إلى حركات وطنية قطرية، انشغلت بالكفاح ضد الاحتلال الأجنبي في كل قطر عربي على حدة. وفي الوقت الذي بدأ فيه بعض هذه الحركات الوطنية يصل بأقطارها إلى حافة الاستقلال السياسي، كانت

"إسرائيل" قد ولدت، بدعم مباشر وغير مباشر من الدول الاستعمارية نفسها التي كانت قد احتلت الوطن العربي. وانشغلت الأقطار العربية، خصوصاً المحيطة بـ"إسرائيل"، بكفاح آخر استنفد —وما يزال يستنفد— قدراً هائلاً من طاقتها السياسية والاقتصادية والعسكرية.

ب. تشويه التطور الطبيعي للهيكل الاجتماعي - الاقتصادية للوطن العربي؛ فبدلاً من تطور قوى الإنتاج وعلاقاته من شكلها التقليدي إلى شكل حديث، تحولت الأقطار العربية إلى التخصص في إنتاج المواد الأولية وتصديرها إلى الدول الغربية المهيمنة، وإلى سوق لاستقبال الواردات المصنعة من هذه الدول. ونشأت وتكرست تدرجاً علاقات التبعية العربية للغرب.

ج. نشوء مؤسسات وقوى اجتماعية قطرية بدأت وظيفياً بخدمة أهداف السلطة المحتلة، وارتبط نموها على مدى عدة عقود بهذه السلطة. وعلى الرغم من الاستقلال السياسي عن الغرب، إلا أن تلك المؤسسات والقوى التي نشأت على يديه كانت قد اكتسبت مواقع راسخة تمكنها من الاستمرار بقوة دفع ذاتية.

إن محصلة ما شاب التطور الاجتماعي - السياسي لأقطار الوطن العربي من تشويه بسبب الهيمنة الغربية خلال القرنين الماضيين، تنعكس بشكل أو بآخر، على بنائها وهيكلها في الوقت الحاضر، وهو الذي يجعل ارتباط كل منها بالعالم الخارجي في علاقة تبعية اقتصادية وثقافية ونفسية وعضوية أقوى من تلقائية تكاملها بين بعضها البعض اقتصادياً أو توحيدها سياسياً.

وحتى مع التسليم بأن البيانات الرسمية والمعاهدات التعاقدية، في شأن التكامل العربي، تعبّر عن نوايا صادقة لصانعي القرارات في الأقطار العربية، فالنتيجة الموضوعية لذلك هي أن نمو العلاقات الاقتصادية بين هذه الأقطار وبين العالم الخارجي، خصوصاً الدول الصناعية الغربية، ما يزال يتحقق بمعدل أقوى وأكبر مما هو بين الأقطار العربية. هذه الحقيقة الموضوعية لا يمكن تفسيرها إلا على أساس تشوه الهياكل الداخلية للأقطار العربية، الأمر الذي ما يزال يكرس تبعيتها للقوى التي أحدثت هذا التشويه (أو قوى مماثلة أو بديلة) في المقام الأول.

إن تشويه التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي للأقطار العربية، بفعل الهيمنة الغربية السافرة في الماضي، أوجد اقتصاديات عربية متشابهة في تبعيتها، ومتشابهة في وظائفها، لكنها متنافرة وغير متكاملة في ما بينها. وبما أن علاقات هذه الاقتصاديات مع الدول التي هيمنت عليها في الماضي، ما تزال قوية، بل وفي نمو متزايد في الحاضر، فلا بدّ أن نخلص إلى أن الهيمنة ما تزال بدورها مستمرة، وإن أخذت أشكالاً جديدة أقل سفوراً مما كانت في السابق.



لقد أوجدت التشوهات التي أحدثتها الهيمنة الأجنبية على التطور الاجتماعي الاقتصادي للوطن العربي سلسلة من المتناقضات القطرية، أهمها على الإطلاق هو التجزئة. وقد نبع من هذه التجزئة نفسها سلسلة أخرى من المتناقضات — مثل التفاوت في المساحة والسكان، وفي الثروات القطرية، والتكوينات الاجتماعية، والمستويات التعليمية والتكنولوجية — أصبحت عقبة رئيسية في إنجاز التكامل والتوحيد. لكن من الخطل وتخدير الذات أن نكتفي بإعلان مسؤولية الهيمنة الغربية عن هذه المتناقضات وتعميمها. فإذا كانت الهيمنة الغربية قد أوجدتها بداية، فالقيادات الحاكمة والفئات الفاعلة في الأقطار العربية تتحمل مسؤولية استمرارها وإعاقتها للتكامل والوحدة.

في مواجهة ذلك؛ وعندما بدأت يقظة القومية العربية مع مطلع القرن العشرين أخذ المشروع القومي يتبلور في شكل تيار أيديولوجي، وحركة سياسية تستهدف تحقيق "الاستقلال والوحدة"، باعتبارهما "وجهين لعملة واحدة". إن هذا التصور يستمد جانباً من ميرراته من حقيقة أن حصول الأقطار العربية على "الاستقلال" لم يرتبط تلقائياً بقيام الوحدة؛ لأن فرض التجزئة قد انتهى إلى تحويل النضال القومي العربي إلى نضال قطري ضيق الأفق، في أغلب الأحوال. وكان الأكثر خطورة من ذلك أن طبقة الأعيان، والبرجوازية التقليدية الكبيرة، التي تصدّت لقيادة "الكفاح" من أجل الاستقلال السياسي قد تعاونت مع الاستعمار الغربي، في سبيل الحفاظ على نفوذها ومواقعها كطبقة حاكمة متميزة، لا أن تبدل طبيعة الحكم، ولا أن تؤسس نظاماً جديداً يكفل الحرية والمساواة للشعب، ويمكّن المجتمع من مواجهة التحديات التاريخية التي تعصف به، وفي مقدمها قوى التجزئة. وكان همها في "الكفاح" أن تحل محل الأجنبي، وتتشئ دولة قطرية تؤمن مصالحها، بحيث "تتحصّر سرقة الأمة في أبناء الأمة"، على حدّ تعبير "قانون".

أ. التسوية الغربية الأولى:

لقد اتصفت مرحلة الصراع الأولى، منذ بدء النهضة المعاصرة، بكفاح العرب القطري بقيادة هذه الطبقة، التي اتفقت، في الواقع، مع مصالح العائلات والطبقات والفئات التقليدية، فاستمرت الأوضاع على ما هي عليه، حتى بعد انتهاء الاستعمار المباشر. لقد فرضت هذه الطبقة الحاكمة نفسها على الشعب بمعونة الاستعمار، بإقامة دولة قطرية مبنية على التسلط والإفقار. وبقدر ما كان يقاومها الشعب، بقدر ما كانت تلجأ إلى الاستبداد، فنشأت حلقة مفرغة في العلاقة بين الشعب والسلطة في مختلف الأقطار العربية، وهذه الحلقة المفرغة هي في صميم الأزمة السياسية العامة. بذلك كان التفتت العربي؛ فنشأت الكيانات المصطنعة بعد الحرب العالمية الأولى، وبرزت الدولة القطرية ضدّ الشعب، وفوقه، وعلى حسابه. أما على الصعيد القومي فقد ظلت هذه الطبقة

التقليدية الحاكمة تعتمد على الغرب ليحميها من شعوبها، وشكلت معه حلفاً ضدّ قوى التحرر. وحتى في القضايا القومية الأساسية، مثل قضية فلسطين، فقد اكتفت بالدعم الشفهي، فيما مارست ضغوطاً على قوى التحرر في سبيل المساومة والقبول بالأوضاع القائمة. في ظلّ هذه الطبقات الحاكمة، رسخت تجزئة الوطن العربي إلى كيانات مقطّعة لها بالذات، فتشكلت "إقطاعات سياسية" شبيهة بتلك "الإقطاعات الاقتصادية" في ظلّ الحكم العثماني، مع فارق شكلي هو زوال الخلافة، وتحوّل التاريخ العربي إلى "تاريخ ملوك الطوائف" الذي ساد في زمن الأندلس.

هكذا وضعت أصول "التسوية الفعلية" للصراع العربي - الغربي؛ وإذا كانت لهذا الصراع جذوره التاريخية البعيدة؛ فإن مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى شهدت تبلور أصول الصراعات الحالية، التي ترتبت على التسوية التاريخية التي فرضها الغرب على المنطقة، التي هيأت لتلك الطبقات التقليدية الحاكمة أن تقبل بصفقة "الاستقلال.. من دون الوحدة". إن هذه "الصفقة" كانت تسمح في تلك المرحلة بتمرير "وعد بلفور" أي "المشروع الصهيوني" من ناحية، وتجسيد "ظاهرة التجزئة" أي "المشروع القطري" من ناحية أخرى، لأن كلاهما نشأ بقرار غربي، في الفترة ذاتها تقريباً، ولتحقيق الأهداف ذاتها؛ التي تتلخص في ضرب القومية العربية، باعتبارها تشكل "نقيضاً" جذرياً لهما، وللهيمنة الغربية معاً، بكل التطلعات المرتبطة بتحقيق التحرر والتقدم والوحدة.

لقد نشأ المشروعان معاً في كنف النظام الاستعماري، واستمر "الصراع" بينهما، والبحث عن "تسوية"، في إطار النظام نفسه. وقد لا يكون هناك أدق ولا أوفى، في تحديد النمط التاريخي العام للصراع في المنطقة، ورصد المحصلة العامة لذلك "الصراع الأساسي" فيها، من متابعة مسيرة كل من "المشروع الصهيوني" من ناحية، و"المشروع القومي" من ناحية أخرى، على مدار القرن الماضي.

إن "الإنجاز الصهيوني الإسرائيلي"، على مدار القرن الماضي، ينبغي النظر إليه في إطار "الصراع الأساسي" في المنطقة، وفي إطار حركة "النظام الاستعماري" القديم والجديد. ولنعد إلى الثابت من حقائق التاريخ.. وأهم هذه الحقائق أن المشروع الصهيوني لم تكن له علاقة على وجه الإطلاق بمشروع قناة السويس كمر استراتيجي، حيث نشأ هذا المشروع أساساً قبل حفر قناة السويس، وتبلور قبل ظهور الشيوعية ونشأة الاتحاد السوفييتي، وتقدم قبل اكتشاف النفط في عدد من الدول العربية سنة 1935، وقبل أن تحصل كافة الدول العربية الموجودة رهنأً على استقلالها، حتى النظم العربية القومية التقدمية، التي قامت في المنطقة العربية، خصوصاً مع قيام ثورة 23 تموز/ يوليو وصعود قيادة جمال عبد الناصر، لم تكن مرتبطة بهذا الموضوع أساساً. ما يؤكد أن



هذا المشروع قد تأسس لحساب المصالح الاستعمارية الكبرى، وارتبط بها منذ البداية، حتى أصبحت الرابطة بينهما الآن رابطة عضوية.

ولعله من اللافت أن "إسرائيل" كانت تغير دورها؛ فمن الضامن للإمبراطورية البريطانية وقت وعد بلفور، في غمار الحرب العالمية الأولى، إلى الضامن للمصالح الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، إلى الضامن لحصار القومية العربية وقت الحرب الباردة. والآن فإن "إسرائيل"، كما تدعي، تقدم نفسها كضامن للعالم الحر ضدّ "خطر الإرهاب الإسلامي". وكان وزير خارجيتها، في حينه، بيريز قد شارك في اجتماع المجلس الأوروبي في إسبانيا سنة 1992، حيث ذهب إلى: "إن الغرب عليه أن يقف وراء إسرائيل باعتبارها الحاجز للإسلام، والواقى لأوروبا ضدّ زحفه وعدوانه".

خلاصة ما تقدم أن الوجود الإسرائيلي، الذي تبلور كمشروع استعماري في مناخ ما قبل سنة 1800، كان مقصوداً لتحقيق أهداف أخرى في إطار المشروع الاستعماري الغربي الشامل، ما يؤكد أن الصراع في أصوله وحقيقته ليس فقط صراعاً عربياً - إسرائيلياً؛ إنما أساساً صراع عربي - غربي. إن الصراع بين النظام العربي و"نظام الشرق الأوسط" إذن، هو التعبير الحقيقي عن "الصراع الأساسي" في المنطقة العربية بين قوى القومية العربية الراجعة في التحرر السياسي والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والوحدة، وقوى الهيمنة الغربية المتغيرة، التي تسعى إلى ترسيخ التبعية والتخلف والتجزئة في المنطقة العربية، والتي زرعت المشروع الصهيوني للمساعدة على تحقيق هذا الهدف، فضلاً عن أهدافه الخاصة.

ب. التسوية الغربية الثانية:

تولت الولايات المتحدة قيادة "التسوية الغربية الثانية"، بعد الحرب العالمية الثانية، وكان جوهرها "الاستقلال.. من دون الوحدة.. ومن دون فلسطين أيضاً"، وقد شهدت تمرير "قرار تقسيم فلسطين". هكذا أضيف إلى ما تقدم حماية أنظمة الحكم في الدول العربية "المستقلة"، في مقابل التخلي عن قضية فلسطين، بعد قيام "إسرائيل" فعلياً سنة 1947. في هذا السياق وضعت أصول "التسوية الفعلية العامة" لحل الصراع العربي الغربي، وفي إطارها وضعت أصول "التسوية الفعلية" المبكرة لصيرورة الصراع العربي الصهيوني التي تحولت إلى "تسوية رسمية" بعد نحو نصف قرن من الزمان.

بالتالي، فإن الطبقات التقليدية الحاكمة في الدول العربية، كأداة للنفوذ الغربي، أضيفت إليها من الناحية الفعلية "أداة جديدة" هي الدولة الصهيونية. معنى ذلك أن "خصوصية" الوجود الاستعماري في المنطقة أصبحت تتجسد في فرض التجزئة السياسية على الوطن العربي، بما ينجر عنها من استمرار التخلف والتبعية من ناحية، وزرع "إسرائيل" من أجل ترسيخ هذه الأوضاع من ناحية أخرى.

ثم بدأت مرحلة مميزة نوعياً من الصراع ضدّ قوى الهيمنة الغربية والصهيونية، في الخمسينيات والستينيات، في ظلّ قيادة جمال عبد الناصر، ومدرسة البعث، وحركة القوميين العرب، التي شهدت صعود القومية العربية، حيث ارتبط الموقف من الصهيونية و"إسرائيل"، فضلاً عن قوى الهيمنة الغربية، ارتباطاً عضوياً، بآمال وأهداف التحرر والتنمية والوحدة، بالتالي فقد مثلت محاولة جسورة لتغيير معادلة الصراع جذرياً؛ بانضمامها إلى قوى التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي على المستوى العالمي.

وقد بلغ هذا الصراع مرحلة متميزة نوعياً في ظلّ نظام القطبية الثنائية؛ حيث عمدت الولايات المتحدة إلى ممارسة دور نشط في المنطقة العربية، مستندة إلى النفوذ المتراكم للدول الاستعمارية الأوروبية؛ فدعت إلى مشاريع: "الدفاع عن الشرق الأوسط" و"الحلف المركزي"، في محاولة منها لرسم حدود المنطقة لمصلحة "نظام الشرق الأوسط"، لا لمصلحة النظام العربي، خصوصاً بعد قيام "إسرائيل" في قلب المنطقة كدولة استعمارية استيطانية. ولعلنا هنا نتذكر أن الولايات المتحدة قد سارعت إلى الاعتراف بدولة "إسرائيل" فور إعلان قيامها، قبل نشأة "اللوبي الصهيوني" ونشاطه على ساحتها، ما يؤكد أن الدولة الصهيونية هي في الأصل استثمار غربي - أمريكي. بل إن التاريخ العربي الحديث، خصوصاً منذ صعود تيار القومية العربية بقيادة جمال عبد الناصر، كان يطبعه أساساً صدام عنيف بين نظامين:

الأول: هو نظام الشرق الأوسط الذي كانت تتزعمه دول الاستعمار القديم، ثم سلمت "القيادة" إلى الولايات المتحدة، التي حملت لواءه بدورها مع بريطانيا وفرنسا، بل كانت الولايات المتحدة هي المهندس الفعلي للنظام، وبموجبه كان على الأقطار العربية أن تتحالف مع كل من إيران وتركيا وباكستان، ومع "إسرائيل" نفسها، كما مع دول الغرب الكبرى.

والثاني: هو النظام العربي، وهو يتحدد لا بكونه مجرد وحدة جغرافية، إنما هو، فوق ذلك، يمثل وحدة بشرية، وأمة واحدة لها مصالح ومطامح مشتركة، وأولويات أمنية متميزة عن الأولويات الأمنية للغرب. من ثم؛ فقد رفع راية التحدي بشعاره المعروف: "الحرية والاشتراكية والوحدة"، وقام بدور بارز في تأسيس حركة عدم الانحياز والحياد الإيجابي، وتمكّن من إقامة علاقات استراتيجية مع الاتحاد السوفييتي والصين والمعسكر الاشتراكي بوجه عام.

ج. التسوية الغربية الثالثة:

إن ما يجري في المرحلة الحالية هو فصل جديد تسعى الولايات المتحدة -حتى قبل "إسرائيل" - إلى أن يكون فصلاً أخيراً لحسم هذا الصراع التاريخي لمصلحة "نظام الشرق الأوسط".



إن كافة الشواهد الدولية والسياسية المتواترة، والمعلنة، تؤكد أن هناك "خريطة سياسية واقتصادية" ترسم من جديد للمنطقة، قد تكون الأكثر خطورة من خريطة سايكس - بيكو؛ فتلك الخريطة القديمة كانت عملية مجرد "توزيع إرث" رجل مريض: الإمبراطورية العثمانية، لكن الخريطة الجديدة تهدف إلى أن تكون "شهادة ميلاد"، لا مجرد "إعلام إرث" لرجل مريض مات. يتضح ذلك، جلياً، من السعي الحثيث لتوظيف "المتغيرات المعاصرة" لترسيخ تلك "التسوية التاريخية" التي فرضها الغرب على المنطقة، بركيزتيها الأساسيتين: القطرية من ناحية، والصهيونية من الناحية الأخرى. هكذا؛ فبعد أن كان أحد طرفي المواجهة ("إسرائيل") داخل نطاق نظام الهيمنة الاستعماري العالمي، والطرف الآخر (الدول العربية) ينتمي إلى "حركة التحرر الوطني العالمية" ضدّ الهيمنة الاستعمارية؛ أصبح الطرفان معاً يباشران "الصراع"، ويسعيان إلى "التسوية"، داخل "المنظومة الرأسمالية العالمية"، وهو الموقف ذاته السابق على "مرحلة الثورة" التي شهدتها الخمسينيات والستينيات. هكذا تتضح أبعاد عملية بناء "التسوية الغربية الثالثة".

من ثمّ يتمثل الصراع الأساسي الذي يواجه الأمة العربية، منذ قرنين على الأقل، في الصراع العربي - الغربي، وهو صراع حضاري طويل الأمد، ناجم عن محاولات قوى الهيمنة الغربية ترسيخ التخلف والتبعية والتجزئة من ناحية، وزرع المشروع الصهيوني ورعايته للإسهام في تحقيق هذه الأهداف، إلى جانب أهدافه الخاصة من ناحية أخرى. أما الصراع العربي - الإسرائيلي فهو "الصراع المباشر"، الذي قد يكون أكثر خطراً في المدى القريب؛ لأن الطرف الإسرائيلي - الصهيوني يسعى إلى فرض هيمنته على الوطن العربي، بالإضافة إلى فرض وقائع جديدة كل يوم على الأرض الفلسطينية، على حساب الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني في وجوده وكيانه وفي وطنه، استناداً إلى الانتصار العام الذي حققته الحركة الصهيونية على مدار القرن الماضي من ناحية، وحقائق القوة الشاملة المتاحة لطرفي "الصراع" من ناحية ثانية، وطبيعة الالتزام الأمريكي الرسمي بأمن "إسرائيل" بكل معانيه وأبعاده، في إطار الدور الأمريكي وتوجهاته في المنطقة وفي العالم من ناحية ثالثة. مع تأكيد أن المشروع الصهيوني له أهدافه ومصالحه الذاتية، وأنه بدوره أصبح قادراً على التأثير في مراكز الهيمنة العالمية، وليس مجرد "أداة" لها.

لقد ارتبط المشروع الصهيوني بقوى الاستعمار الغربي المتغيرة لتأمين مصالحه الخاصة كحليفين، وارتضى في سبيل ذلك خدمة المصالح المشتركة للطرفين. بهذا المعنى، فإن الحركة الصهيونية، كذلك دولة "إسرائيل" ليستا محض "أدوات"، بل إن تاريخ كل منهما لا يقدم ثمة دليلاً على أنهما يقدمان مصالح حلفائهما على مصالحهما، بل يحتوي هذا التاريخ على حالات معاكسة.

كذلك فإن القول بأن "إسرائيل" هي مجرد قوة تابعة يتضمن استصغاراً لقدراتها، واستخفافاً بطبيعة الصراع العربي - الصهيوني برمته.

2. دور الغرب في مقاومة النهضة العربية:

لقد تضاعفت حدة الأزمة التي واجهتها الأمة العربية في مطلع نهضتها الحديثة، بفعل ظاهرة التجزئة، وما ترتب عليها من مشكلات عميقة على مستويات الكيان والمعتقد. ذلك أن هذه التسوية التاريخية، التي فرضها الغرب على الأمة العربية في الفترة بين سنتي 1920 و1930، المتمثلة في تجزئتها داخل كيانات متعددة، وإن أوجدت أمراً واقعاً ما يزال مستمراً إلى اليوم، إلا أنها لم تتخذ صفة التشكل الطبيعي المستقر والنهائي لوجه هذه المنطقة. واتضح من توالي الشواهد التاريخية والفكرية بعد سنة 1930، أن أسس تلك التسوية تعاني خلاً كبيراً، وأن الأمة العربية في جل أقطارها لم تجد فيها هويتها الحقيقية، وأنها تطمح إلى تحقيق ذاتها ضمن كيان مشترك جديد يكون امتداداً لجذورها التاريخية، بقدر ما يكون متفاعلاً مع حضارة الغرب، مع تفاوت الاجتهاد حول طبيعة الكيان الجديد والجذور التي يستقي منها.

لقد حال الغرب دون نشوء كيان جماعي بديل في المنطقة العربية، يتولى أمر النهضة الحضارية فيها بإرادتها واختيارها، عندما نقض وعوده بتأييد إقامة "المملكة العربية المتحدة"، وحارب المحاولات الاتحادية والوحدوية التالية لها حتى اليوم. كما لم يسمح بأي حركة للنهضة العربية الجدية، من ناحيتي التنمية والديموقراطية في "الأوطان" الواقعة تحت سيطرته، على الرغم من تظاهره بحمل رسالة التحديث. ولا شك أن تفصيلات هذه "المعركة" تستحق الكثير من التأمل! إذ يتضح من مواقف الغرب من محاولات النهضة القومية العربية الحديثة، في مجالات الوحدة والتنمية والديموقراطية، أن الغرب يعارض التقدم العربي أساساً، حتى ولو اتخذ العرب من الغرب ذاته نموذجاً لذلك التقدم، وأنه يهتم أساساً بمصالحه الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية المباشرة، أكثر من اهتمامه برسالته الحضارية وقيمه الإنسانية في الحرية والإخاء والمساواة.

أ. معارضة الوحدة:

فمن ناحية معارضة الغرب لمحاولات الوحدة العربية؛ يلاحظ ان اتفاقية سايكس - بيكو في سنة 1917، بين بريطانيا وفرنسا، أدت إلى إحباط حركة توحيد المملكة العربية بزعامة الشريف حسين، ففضت بالتالي على إمكانية "الوحدة التقليدية". وعندما منع تصارع النفوذ البريطاني والفرنسي توحيد سورية والعراق في العهود الدستورية والبرلمانية، ذهبت إمكانية "الوحدة الليبرالية" التحديثية التطورية. فقد كانت التطلعات العربية المشتركة آنذاك هي تحرير سورية من الفرنسيين، وتصفية



الوطن القومي اليهودي في فلسطين، ثم توحيد الهلال الخصيب تحت حكم عربي مستقل، ولكن هذه الأمور الثلاثة كانت ضمن المصالح الكبرى البريطانية الفرنسية. وبإحداث الانفصال بين سورية ومصر في سنة 1961، بعد معارضة الغرب والاتحاد السوفياتي للوحدة، قضي على تجربة الوحدة التقدمية الاشتراكية. لقد تبين أن الوحدة العربية تثير مخاوف الغرب الليبرالي والسوفياتي معاً، بأي شكل كانت.

وعلى سبيل المثال، فقد عرض الدكتور خلدون ساطع الحصري لمحاولات الملك فيصل الأول، ملك العراق، لتوحيد العراق وسورية، واعتمد في ذلك على الوثائق السرية لوزارة الخارجية البريطانية بعد أن تمّ الكشف عنها. وقد أظهرت هذه الدراسة، استناداً لتلك الوثائق، أن بريطانيا قامت بكل ما تستطيع القيام به لإقناع الملك فيصل بالعدول عن مساعيه، وقاومت كل محاولاته لقيام أيّ ارتباط وحدوي بين العراق وسورية. وكان موقف الحكومة البريطانية المعارض لمثل هذه الوحدة يستند إلى مذكرة سرية، أعدتها وزارة الخارجية البريطانية، بعنوان "مواقف حكومة صاحب الجلالة من قضية الوحدة العربية"، وهي مؤرخة في 13/6/1933.

وقد قام الدكتور أحمد محمود جمعة، بالاطلاع على الوثائق البريطانية التالية لمذكرة سنة 1933، والخاصة بمواقف بريطانيا من الوحدة، وخلص من دراسته إلى أن موقف الحكومة البريطانية لم يتغير من الوحدة.

كذلك خلص الدكتور علي محافظة إلى هذه التوجهات نفسها في دراسته لمواقف وسياسات فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية (1920-1946).

أما بالنسبة إلى الوحدة المصرية - السورية (1958-1961) فمن المعروف أن الاتحاد السوفياتي ظلّ يعارضها من الناحية المبدئية الأيديولوجية منذ قيامها، وأن الغرب تأمر عليها حتى تمّ إجهاضها بنجاح الانفصال السوري عن الجمهورية العربية المتحدة.

ب. معارضة التنمية:

ومن ناحية معارضة الغرب لمحاولات التنمية الاقتصادية؛ يثبت الدكتور جلال أمين أن العقود الأربعة الأولى من القرن الـ 19 شهدت "محاولات رائعة لتحقيق نهضة عربية مستقلة، تعتمد على الطاقات الاقتصادية والفكرية الذاتية. وتدل كل الدلائل على أن هذه المحاولات لو تركت وشأنها دون ضغط خارجي لكانت جديرة بأن تثمر تقدماً اقتصادياً لا يُضحى معه بالسلمات الخاصة للثقافة العربية والإسلامية، وبأن تؤدي في الوقت نفسه، إلى قيام الدولة العربية الواحدة". ثم يعطي أمين صورة عن أبعاد النهضة وتوجهاتها واحتمالاتها، كما شهدتها مصر وسورية والسودان في ظلّ

تجربة محمد علي (1805-1840)، ولبنان في ظلّ تجربة الأمير بشير الثاني (1788-1840)، والعراق في ظلّ تجربة داود باشا (1817-1832)، وشبه الجزيرة العربية في ظلّ الوهابية، وليبيا في ظلّ السنوسية. ويضيف إلى ذلك:

أن المؤلف أن يدرس كل من هذه الحركات على حدة، كجزء من التاريخ الخاص لكل بلد عربي، أو أن تصنف الحركتان السنوسية والوهابية كجزء من تاريخ تجديد الإسلام والإصلاح الديني، تمييزاً لها عن التجارب ذات الطابع السياسي البحت: كتجربة محمد علي في مصر، أو الأمير بشير في لبنان، أو داود باشا في العراق. على أن النجاح العملي للحركات الدينية من ناحية، وقيام كلا النوعين من حركات التجديد في الفترة التاريخية نفسها من ناحية أخرى، من شأنه أن يلفت النظر إلى ما كان المشرق العربي يتمتع به في تلك الفترة من حيوية واستعداد، لا شكّ فيه، للنهوض المادي والفكري على السواء.

ولكن الضغط الغربي المتواصل — كما تثبت أطروحة الدكتور جلال أمين — هدف أساساً إلى نزع هذه الحيوية وإحباط ذلك الاستعداد. ثم تكفل الاستعمار المباشر للمنطقة بإعادة تشكيل البنية الاقتصادية للمستعمرات، على أساس التجزئة، ليكون اقتصادها، واقتصاد كل قطر فيها، مشوهاً وتابعاً للنظام الرأسمالي العالمي. وبعد الاستقلال استمر مفعول التبعية في القيام بالوظيفة نفسها.

ج. معارضة الديمقراطية:

ومن ناحية معارضة الغرب لمحاولات التحديث السياسي، فإن موقف الغرب من تطبيق الديمقراطية الغربية وأنظمة الحكم الدستورية البرلمانية التي اعتمدت الليبرالية الغربية أساساً لنظامها السياسي في الوطن العربي، يعدُّ أكثر مدعاة للتأمل وللدهشة.

ولعلنا نتذكر هنا أنه عندما أصبح شريف باشا رئيساً لوزراء مصر، نتيجة للثورة العرابية في أيلول/سبتمبر سنة 1881، فقد تقدم في أوائل كانون الثاني/يناير سنة 1882 بمشروع الدستور إلى مجلس النواب المنتخب في 1881/12/26. ولكن إنجلترا وفرنسا عمدتا إلى إرسال مذكرة مشتركة إلى الخديوي لتأكيد دعمهما له، وللتعبير عن معارضتهما للحكم الدستوري!

ومن المعروف أنه بناء على خطة سايكس - بيكو، وصكوك الانتداب، وهما بمثابة الأسس السياسية والقانونية الدولية لتكريس التجزئة، فقد امتدت ملامح التجربة الديمقراطية الغربية، بمؤسساتها وأنظمتها، إلى الوطن العربي الذي صار له نصيب منها، بدرجة أو بأخرى في العراق ومصر وفي سورية ولبنان، ولكن اتضح أن السلطات الأوروبية المحتلة لم تكن مخلصاً في نقل هذه النظم والمؤسسات — بكل معانيها ونتائجها الخطيرة التحريرية والثورية والحضارية — إلى



مناطق نفوذها في الوطن العربي، وإن زعمت ذلك، فلقد كان سلوكها العملي في هذه المناطق يناقض شكلها الحضاري في مواطنها الأصلية.

وهكذا ففي السنوات الخمس الأولى لعمر "الديموقراطية" في مصر، بين 1923-1928، قدمت الحكومة البريطانية (العريقة في ديموقراطيتها) أربعة إنذارات للحكومة الدستورية الجديدة في مصر ضد محاولات تشريعية للبرلمان المصري بسنّ قوانين تعطي حرية نسبية أكبر للشعب المصري. وعندما أُطيح بالحكومة البرلمانية الشعبية برئاسة مصطفى النحاس، وفرضت مكانها حكومة أقلية استبدادية من جانب القصر — وزارة محمد محمود وحزب "الأحرار الدستوريين" الموالي للسلطة المحتلة في 1928/6/27 — وجرى حلّ البرلمان المنتخب، وتمّ تعطيل الدستور في 1928/7/19. عندما توالت هذه التطورات ضدّ الديموقراطية المصرية وهي في مهدها، لم يجد تشمبرلين وزير خارجية بريطانيا "العظمى" ما يقوله أمام البرلمان البريطاني غير هذه المقولة الاستبدادية التهديدية: "لن نسمح لأية سلطة، سواء أكان هناك دستور أو لم يكن هناك دستور، أن تهمل التحفظات (البريطانية بشأن الاستقلال)، فمهما كان نوع الحكومة التي يختارها الملك فؤاد وشعبه فيجب عليهم أن يضعوا في حسابهم هذه التحفظات ويعطوا بشأنها الترضيات".

كذلك يمكن الإشارة إلى التجربة الليبرالية في العراق، حيث أدت العلاقات الخاصة التي قامت بين بريطانيا وصنائعها المحليين إلى قيام "برلمانات تعارض الإصلاح بالضرورة". وقد وصف كاتب بريطاني هذا الوضع وصفاً دقيقاً بقوله: "ولهذا فقد وجد ملوك العرب ورؤساء وزاراتهم أنفسهم دائماً في موقف مربك محير هو موقف الوسيط، الذي ينقل إلى البريطانيين ما يتعرض إليه من ضغط شعبي ممثل في المعارضة، وينقل إلى هذه المعارضة، إصرار بريطانيا على التمسك بسيطرتها وإشرافها".

ولقد بلغت هذه المفارقة الصارخة ذروتها في سنة 1941، حين أعادت حراب الإنجليز الحكم الهاشمي إلى العراق، على حطام الثورة القصيرة التي قام بها رشيد عالي الكيلاني. وفي السنة التالية فرضت الحراب البريطانية نفسها حكومة مصرية ترضى عنها "حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى"، يوم قامت الدبابات البريطانية بمحاصرة قصر عابدين في حادثة 4 شباط/فبراير 1942 المشهورة وفرضت على ملك البلاد تكليف حزب الوفد بتشكيل حكومة جديدة في مصر. بل لقد طلب السفير البريطاني في مصر آنذاك عدم المساس ببلادها باعتبارها دولة حليفة لمصر، في حملات المعركة الانتخابية، وقد تعهد له زعيم حزب الوفد، مصطفى النحاس، بمنع أيّ خطاب أو

منشورات انتخابية فيها مساس بالحليفة بريطانيا، وذلك عندما علم أن السعديين والدستوريين يرددون "أن الوزارة الحالية جاءت على أسنة الرماح البريطانية".

وهنا ينبغي التذكير بما تقدم بالنسبة إلى بعض الجوانب الإيجابية للتأثير الغربي إذ إنه نشر التعليم، وساعد بأفكاره ونظمه على تسييس الجماهير والقوى والمؤسسات الاجتماعية. بل لقد ذهب ياسين الحافظ إلى أنه "مع الاستعمار، ولأول مرة في التجربة العربية الحديثة، أمكن للفرد العربي أن يعارض سلطة قائمة دون أن يقتل أو يحاصر إلى أن يستسلم من جهة، وأن يحظى بضرب من العطف السلبي الصامت من قبل المجتمع من جهة أخرى. من هنا يمكن القول إن التجربة الكولونيالية هي التي أطلقت، دون أن تتعمد ذلك، عملية تسييس المجتمع العربي، الذي لم يعرف التقليد السياسي من قبل".

يتضح من عرض مواقف الغرب من محاولات النهضة القومية العربية الحديثة، في مجالات الوحدة والتنمية والديموقراطية، أن الغرب يعارض التقدم العربي أساساً، حتى ولو اتخذ العرب من الغرب ذاته نموذجاً لذلك التقدم، وأنه يهتم أساساً بمصالحه الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية المباشرة، أكثر من اهتمامه برسائلته الحضارية وقيمه الإنسانية في الحرية والإخاء والمساواة. وشيئاً فشيئاً، أخذ يتراءى لمجموعة الجيل الليبرالي العربي، الذي تربى في ظلّ الحكم الأوروبي وتعلم في الجامعات الأوروبية ثم عاد إلى بلاده يدعو إلى القيم الأوروبية في السياسة والحضارة والحياة كلها، أنه كان مخدوعاً، وأن للغرب وجهين متناقضين، وأن مؤثراته التي يجلبها إلى المستعمرات أغلبها بهرج وقشور، أما تبشيره بثقافته وقيمه فلزعزعة تراث المنطقة العربية، ولهدم كيانه الحضاري الموحد، أكثر منه نشرًا مخلصاً للفكر الإنساني الحديث المتحرر.

ولقد نشأت أزمة ضميرية دينية وشرعية سياسية عندما ألغيت الخلافة الإسلامية رسمياً سنة 1924، وقسم الشرق العربي إلى دويلات "وطنية" حسب المفهوم العصري. إذ قام تعارض وتناقض بين الانتماء التاريخي والعقدي —"الشرعي" القديم— لدار الإسلام، والولاء المفترض للوطن المحلي المحدود؛ بين الارتباط بالجماعة أو الأمة المعنوية الكبيرة، والتبعية لأرض محددة. ولم تسمح المخططات الغربية بظهور كيان عربي بديل يعطي للعرب حسّ الانتماء وشعور الوحدة وتحقيق الذات تعويضاً عن فقدان الهوية الجماعية، لذلك ارتد العربي لولائه العائلي العشائري، أو المذهبي الطائفي، أو الإقليمي المحلي، ولم يتحقق الولاء الوطني.

ولهذا كله اضطربت عملية التحديث ومحاولات النهضة الحضارية في المنطقة العربية ولم تؤت ثماراً مؤكدة، وسببت من الارتباك والاختلال أكثر مما أوجدته من الحيوية والتفتح. فلا هي أدت



إلى ما يشبه النموذج الياباني في النهضة التكنولوجية مع الحفاظ على الشخصية التقليدية؛ ولا إلى ما يقرب من النموذج الصيني في الثورة الجذرية الشاملة، واعتناق عقيدة جديدة باترة للقديم؛ ولا إلى مستوى النموذج الهندي في تحقيق حدّ أدنى من ملامح الدولة العصرية الديمقراطية مع المحافظة على تراثها الروحي وطابعها التقليدي. ويلاحظ أن هذه الأمم الشرقية الكبرى الثلاث انطلقت من مبدأ الوحدة القومية أساساً، ولم تدخل العصر مقسمة مجزأة، حيث يكاد يستحيل إنجاز تجربته تحديثية راسخة، تجابه تحديات العصر ومستلزماته، من واقع التقسيم والتجزئة. وإذا كان العرب — لعوامل داخلية ذاتية— مسؤولين إلى حدّ كبير عن ذلك فإنه يجب عدم إغفال الموقف الغربي من هذه القضية. لقد وقف الغرب لأسباب استراتيجية مصيرية ضدّ أيّ وحدة عربية فاعلة، تقليدية كانت أو ليبرالية أو يسارية، فهذه قضية محورية تتفرع عنها مسائل التحضير والتحديث والبناء الفكري، وهي تفسّر لنا، إلى حدّ لا يجوز إغفاله، هذا الاختلال البنيوي في الاستيعاب الحضاري والفكري لدى العرب، لأن هذه الخيارات الجوهرية تحتاج إلى كيان جماعي متنسق الوجهة يقررها ويقدم عليها، ولا يمكن أن تنجزها كيانات متفرقة متنازعة الاتجاهات والنظم والمؤثرات.

ثانياً: التحدي والاستجابة:

في ضوء ما تقدم، بشأن التحدي الأمريكي الإسرائيلي؛ يمكن الإشارة، بشكل عام، إلى أنماط الاستجابة الفلسطينية والعربية، سواء على المستوى الرسمي، والمستوى غير الرسمي. إن الشعب الفلسطيني قد خبر عملياً، داخل وطنه وخارجه، حصاد "مؤتمر مدريد"، و"اتفاقيات أوسلو"، وحقبة عملية التسوية الجارية والمتوقعة، وهو مهياً لمتابعة العطاء وتقديم التضحيات، وتحمل تبعات المقاومة، كما لصراع النفس الطويل، شأنه طوال قرن مضى، حتى استحق عن جدارة لقب "شعب الجبارين"، فهو مصمم على مواجهة العنصرية الإسرائيلية الصهيونية. ويبقى أن يبرز قيادته لهذه المرحلة، التي يمكن أن ترتفع إلى مستوى تضحياته واستعداداته، والتي تستطيع توظيف طاقاته، في إطار من حشد طاقات الأمة.

كذلك فإن الأمة العربية، التي عانت مرارة "حروب الخليج" من غزو إيران، إلى غزو الكويت، إلى غزو العراق واحتلاله، وما أصاب النظام العربي بسببها، وما أسفرت عنه "مسيرة مدريد"، وما تلاها من اتفاقيات وتحركات على طريق بناء "نظام الشرق الأوسط"؛ باتت تدرك طبيعة المرحلة الراهنة في الصراع، بعدما تمثلت "خبرة التسوية". حيث يتأكد أمامها أن التحالف الاستعماري الصهيوني ازدادت أطماعه فيها، وأنه يتمسك بمخططاته التي تستهدف ترسيخ تبعيتها وتخلفها

وتجزئتها. كما يتأكد أمامها "أن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة"، وأن النظام العربي ضرورة لازمة، ضرورة أمن وضرورة تنمية، وضرورة هوية، وشرعية، ومرجعية، لذلك لا بدّ من إعادة الفاعلية إليه، بعدما اتضح أن "الوجه الآخر" لمنطق عملية التسوية يتمثل في تحطيمه لمصلحة بناء "نظام الشرق الأوسط"، الذي يجسد هيمنة "إسرائيل".

لقد استجابت الأمة العربية لتحديات المرحلة، خصوصاً على المستوى غير الرسمي، بالتوجه نحو "المقاومة المسلحة" و"العمليات الاستشهادية" على الصعيد الشعبي، إضافة إلى تفعيل "المقاطعة"، ومواجهة "التطبيع" الذي تحاول قوى الهيمنة فرضه بشتى السبل، وكان ذلك داعياً لالتقاء تيارات الأمة الفكرية والسياسية، خصوصاً التيارين القومي والإسلامي، على برنامج عمل شعبي يرفع شعار: "فلنعصم بالمقاومة".

مع ذلك؛ يلزم تأكيد أن الحديث عن المستوى العربي غير الرسمي، الذي يمتد من المجتمع المدني إلى المقاومة المسلحة، لا يعني إغفال أهمية ومحورية دور المستوى الرسمي، بل إن نقطة البداية الضرورية قد تكمن في تصحيح العلاقات بين الدول أنفسها، بين الأقطار، وداخل كل قطر، فيعاد بناء هذه العلاقات على قواعد من العقلانية والاحترام المتبادل والإدراك العميق لحجم المصالح المشتركة. والخطوة الأولى على طريق تصحيح العلاقات على هذا المستوى الرسمي تتمثل في إعادة الاعتبار الفعلي — لا الرسمي فقط — لمؤسسة القمة العربية، بعد أن تقرر اجتماعاتها الدورية، لتصبح منتظمة وثابتة، وغير خاضعة لتقلبات الأهواء، أو لنزعات الإملاء، فضلاً عن تفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك كافة. ليس أدل على أهمية هذه الخطوة من التطلع الدائم في محيط الأمة إلى انعقاد مؤتمرات القمة العربية، كلما تعاظمت التحديات الإقليمية والدولية التي تواجه الأمة العربية، وكلما تفجرت الخلافات والمنازعات العربية - العربية. مع تأكيد أن مجرد انعقاد مؤتمرات القمة ما يزال يشكل قيداً نسبياً على الحكام العرب، حيث أن مبدأ الشرعية القومية ما يزال سائداً ومؤثراً، بالرغم من كل ما حلّ بالأمة العربية.

ربما يكون من المفيد — في مجال تقييم الآمال والتوقعات التي تعلق عادة على مؤتمرات القمة العربية — الإشارة إلى أن هناك رأياً بهذا الخصوص في محيط الرأي العام العربي، ومجموعات المثقفين، والمنشغلين بهموم أمتهم وقضاياها:

أولهما: يعتقد بضرورة اجتماع عربي على مستوى القمة لمواجهة هذه التحديات الخارجية والداخلية.. وذلك يبدو تفاؤلاً يمني نفسه بالأمل وينسى درس التجربة؛



وثانيهما: يعتقد أنه لا فائدة من اجتماع عربي على مستوى القمة، خصوصاً إذا كان انعقاده مرهوناً "بضوء أخضر" من خارج الوطن العربي.. وذلك الاعتقاد —بصرف النظر عن هم ثقيل فيه— يبدو تشاؤماً يطفئ بقايا شمعة تذوب.. لكنه ليس هناك غيرها في ظلام هذا الليل. والحقيقة أن كلا من الرأيين دليل أزمة عميقة تهدد الأمة في مستقبلها ذاته وليس في مجرد خياراتها.. خصوصاً إذا وضع في الاعتبار أن هؤلاء الحكام العرب هم الذين يختلفون ويتفقون، وهم الذين يتخذون القرارات.. ويصدرون "الأوامر" بشأن التنفيذ من عدمه، وهم الذين يجمعون بين أيديهم كل خيوط "الحل والعقد"!

ثالثاً: مغزى الصراع الحضاري:

يبدو من درس النكسة سنة 1967 أن العرب وكأنهم وصلوا، بعد أربعة عقود على تلك النكسة، إلى ما يشبه إعلان اليأس من المواجهة مع الصهيونية، والاعتراف بدولة "إسرائيل" كأمر واقع، دخل في نسيج المنطقة الجغرافي والتاريخي، وأصبح عصياً البحث في أسسه وخلفيات وجوده، لكان ما تنبأ به نجيب عازوري، في كتابه "يقظة الأمة العربية" قبل أكثر من قرن، بات قريباً من نتيجته الحتمية، لكن في غير ما أمل العرب، وقدموا من أجله الدم والأرض والمال. فقد رأى عازوري أن قيام "إسرائيل" سيعلن بدء صراع بين القوميتين العربية والصهيونية لن ينتهي إلا بقضاء إحداها على الأخرى. إلا أن العرب الذين انساقوا في هذا الصراع بشكل وبأخر، على مدى القرن الماضي، وكانت "النكسة" كبرى خيبتهم المتكررة وهزائمهم المتتالية، لم يدفعوا به في اتجاه مواجهة حضارية شاملة، واستغرقوا في أزمتهم المستعصية وتخلفهم المزمّن، فيما كانت "إسرائيل" تحقق إنجازات متقدمة في كل المجالات العلمية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

انصرف العرب بعد الهزيمة إلى جلد الذات، فيما استمروا في خطابهم السياسي المكرر، يشجبون العدوان، ويمجدون قيم العدل والحق، كأنما وجود "إسرائيل" في فلسطين مسألة أخلاقية، وليست مسألة وجودية يحكمها منطق القوة. فقد واجهوا الاحتلال الصهيوني قبل النكسة، وبعدها، ببنية حضارية مأزومة، مهدين قرناً كاملاً من الصراع كانت حصيلته تقهقرهم، وضياع حقوقهم الوطنية والقومية، ووقوفهم على أبواب القرن الـ 21 حيارى من أمرهم، خائبين قلقين، يساورهم رعب المستقبل وتحدياته. لم يتوجه ردهم على تلك "النكسة" إلى تكوين الكيان القومي أو السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي أو الفكري الذي يمكنه أن يواجه الدولة الصهيونية.

هكذا لم يتمكن العرب، بعد أربعة عقود على النكسة، من أن يجعلوا الإنسان العربي يطمئن، ولو على تأمين حاجاته الأساسية؛ من غذاء ودواء وتكنولوجيا وعلم وسلاح، حتى أن الوطن العربي، مطلع هذا القرن، ما يزال يستورد 75% من غذائه، و90% من سلاحه، و95% من علومه الحديثة وتكنولوجياتها. وإذ يصل عدد العرب تحت خط الفقر إلى ثلث السكان، وتظل الطبقة الوسطى في تدهور مستمر، تذهب إحدى الدراسات العلمية الصادرة سنة 2007 إلى أن توافر الغذاء للكثير من سكان الوطن العربي، في الربع الأول من هذا القرن، من أهم المشكلات التي تواجه العرب، حيث الفجوة الغذائية العربية تزيد حالياً على 50% ويدفع الوطن العربي أكثر من 15 مليار دولار سنوياً تغطية لاحتياجاته الغذائية، الرقم الذي سيتضاعف سنة 2025 مع تضاعف السكان العرب. ولم يتمكن العرب من إحداث تغيير سياسي يزحزح أنظمتهم التسلطية، ويضعهم في الاتجاه الدولي الراهن نحو الديمقراطية، فسؤال الحداثة السياسية ما يزال الأكثر ثقلًا، حيث العرب، مطلع هذا القرن، هم الأقل تمتعاً بالحرية، ولم تنشأ بعد في الوطن العربي، على ما أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004، دولة الحق والقانون والمساواة، وما يزال العقد الاجتماعي اعتبارياً ومفتقراً إلى الشرعية، بينما التكوينات الطائفية والقبلية والعشائرية المتخلفة هي الفاعلة والسائدة، والدولة الوطنية والقومية مهددة على الدوام بالانتكاس إلى الحرب الأهلية والنزاعات ما قبل الوطنية وما قبل القومية.

كذلك يبرز، بعد أربعة عقود على النكسة، سؤال العلم والثقافة، فقد وصل عدد الأميين العرب إلى سبعين مليوناً سنة 2005، وتبلغ الأمية العربية عموماً، وأمياً النساء خصوصاً، مطلع هذا القرن، معدلات قياسية حتى بالنسبة إلى الدول النامية؛ حيث أن الدول العربية لا تتفق سوى 0.2% من ناتجها المحلي الإجمالي على البحث والتطوير، مقارنة بنحو 2.4% على الصعيد العالمي، ونحو 4.96% في "إسرائيل"، التي تتفوق على العرب بنحو سبعين مرة في تسجيل الاختراعات، وتصدر سبعة أضعاف ما يصدرون من تكنولوجيا عالية.

في ظلّ هذا التردّي الاقتصادي والسياسي والعلمي والثقافي لم يتمكن العرب طيلة العقود الأربعة الماضية من إبداع خطاب سياسي يواجه خطاب الصهيونية؛ فظل الفكر العربي أسير صيغ ما قبل النكسة، تلك الصيغ الملتبسة، التي قوامها الإقصاء والإلغاء، وتمجيد الماضي التاريخي، ومآلها الدوران المتواصل في كنف مسلّمات وبيدهيات تكرر ذاتها إلى ما لا نهاية. هكذا لم يحسم أيّاً من إشكالياته الرئيسية؛ من إشكالية التراث والحداثة، إلى إشكالية الآخر والغرب، إلى إشكالية الفصل بين السلطتين الدينية والمدنية. ولم يجد بعض الأيديولوجيين العرب حرجاً في استعادة التوجهات



التوفيقية في القرن الـ 19، حتى أن هناك الآن من يطرح "أسلمة الديمقراطية"، أو رفضها بالكامل لمصلحة الشورى الإسلامية. بهذا لم يفلح الخطاب السياسي العربي، على نخبويته وتهافته، في إحداث أي تغيير نوعي ذا شأن في بنية المجتمع والدولة.

ثمة هزيمة حضارية إذا جرى تجاهلها أو التعتيم عليها، بدلاً من الولوج الى خلفياتها التاريخية المعتمة التي حالت دائماً دون مواجهة حضارية عربية متكافئة مع الصهيونية. لقد كان التصور العربي، طيلة العقود الأربعة بعد النكسة، أن استيراد الأسلحة وتكريسها سيؤديان حتماً إلى تصفية الحساب مع "إسرائيل"، تستعاد معها الحقوق العربية المغتصبة، لكن العرب على الرغم من إنفاق آلاف مليارات الدولارات على السلاح والجيوش منذ النكسة إلى اليوم، ما يزالون يراوحون في المأزق ذاته، ما تزال أرضهم مغتصبة، وحقوقهم مستباحة، وما تزال المطامع الإسرائيلية تهددهم من كل جانب.

إن إدراك حقيقة أن المواجهة مع "إسرائيل" والصهيونية هي مواجهة حضارية شاملة، ليس الصراع العسكري إلا جانباً منها فقط؛ هو بداية التغيير الفعلي في الزمن العربي، لكن هذه المواجهة يبدو أنها ما تزال بعيدة، وأن لا بدّ لمزيد من الانتظار بعد. ما معنى ذلك؟ وما مغزى الصراع الحضاري؟

ينتمي الصراع ضدّ "إسرائيل" والصهيونية إلى نمط "الصراعات التاريخية - الاجتماعية الممتدة"، من هذه الخاصية يكتسب هذا الصراع أبرز جوانب خصوصيته، التي تتصرف إلى أنه "صراع حضاري" طويل الأمد، ناجم عن استهداف قوى الهيمنة الغربية المتغيرة - التي تُعدّ الحركة الصهيونية جزءاً لا يتجزأ منها - الدائرة العربية، وفلسطين في القلب منها، باستعمار استيطاني إحلالي عنصري صهيوني، إلى جانب وسائل الهيمنة والاستغلال الأخرى. إن الطرف الأول في هذا الصراع هو تحالف قوى الهيمنة الغربية مع "إسرائيل" والحركة الصهيونية، وكتاهما تنتمي إلى حضارة الغرب. والطرف الآخر هو شعب فلسطين وأمتة العربية، وشعوب دائرة حضارته العربية الإسلامية، وجميعهم ينتمون إلى هذه الحضارة.

يقتضي ما تقدم بشأن مفهوم هذا "الصراع الحضاري" تأكيد أن الأمة العربية لا تخوض صراعاً ضدّ الحضارة الغربية، إنما ضدّ ظاهرة محددة فيها هي الظاهرة الاستعمارية، بما يرتبط بها من توجهات وسياسات من ناحية، وأن مفهوم "الصراع الحضاري" لا يعني وجود حضارة إسرائيلية أو صهيونية، إنما يستهدف إبراز جانب محدد من جوانب خصوصية تلك الظاهرة الاستعمارية الغربية في الوطن العربي من ناحية أخرى. يترتب على ذلك النتائج الآتية:

1. إن عملية التسوية الجارية تؤكد، قبل غيرها، أن الصراع العربي - الإسرائيلي هو صراع حضاري طويل الأمد، وأن هذه المقولة لم تكن صحيحة ودقيقة بمثل ما هي عليه في هذه المرحلة. كان ظنّ كثيرين، فيما مضى، أن نزع "البعد الحضاري" يمكن أن يفتح الباب أمام تسوية تبنى على "التنازل المتبادل" عن الخلفية العقائدية للمشروعين المجابهين: المشروع العربي والمشروع الصهيوني، مثلما خُيل لهم أن اختصار هذا الصراع جائز متى اقتنع الطرفان بقبول "حلول مرحلية" تلغي بها مشروعات "إسرائيل الكبرى"، و"فلسطين من البحر إلى النهر". لكن تبين للذين أسقطوا هذه "الخلفية الحضارية للصراع"، واستسلموا لتيار "الواقعية" كما سيأتي تفصيله، و"الاعتدال في المطالب"؛ أن "إسرائيل" لم تتخلَّ عن جوهرها العقائدي، أو تنزع "خلفيتها الحضارية"، ولا هي ارتضت نهج الواقعية السياسية، والاعتدال في أهدافها ومطالبها. لقد كانت اتفاقيات أوسلو تمثيلاً أميناً ودقيقاً لمدى الفارق والاختلاف، بل والتناقض الجذري، بين "الرؤيتين"، مثلها في ذلك مثل غيرها من اتفاقيات ومعاهدات التسوية.

2. مثل هذا "الوهم السياسي" كان "وهم الحسم العسكري" سبباً في ضعف الوعي بحقيقة الطبيعة الحضارية للصراع؛ حيث يترتب على ذلك أنه لا يسهل تصور حلّ عسكري لحسم هذا الصراع مرة واحدة وإلى الأبد. لقد تمّ إسناد مهمة حلّ "المسألة اليهودية" إلى الدولة وأجهزتها، أي عُدتّ بمثابة "مهمة رسمية"، ثم ثبت —مع تلاحق النكسات— أن العلة ليست فنية (ضعف القدرات العربية)، بل هي فكرية وثقافية أيضاً، أي تتعلق بالمنهج الذي تناولنا به "إسرائيل" والصراع العربي الصهيوني.

اندفعنا كثيراً، في المراحل الأولى للصراع، إلى استصغار شأن هذه "الدويلة"، ثم عزونا قوتها، فيما بعد، إلى الدعم الاستعماري والإمبريالي، قبل أن نبدأ في تبين المصادر الداخلية والذاتية لقوتها، بالرغم من الميل إلى اختزالها في "القدرة العسكرية" الضاربة، والتفوق التكنولوجي والعلمي، أي في الجوانب المادية على وجه الحصر. لعل الأوان قد آن لإعادة تأسيس الوعي العربي، الرسمي والشعبي، تجاه "إسرائيل" على قواعد جديدة ومنطلقات شاملة. لا شكّ في أن "إسرائيل" تنطوي على: جيش قوى، وتكنولوجية متقدمة، واقتصاد متين، لكنها أيضاً نظام سياسي حديث، وتنظيم مجتمعي قوي —بالرغم مما تشهده من حدة الصراعات السياسية، والانقسامات الاجتماعية والثقافية— وعقيدة دينية قابلة للتوظيف الأيديولوجي والسياسي، وحافز وجودي فاعل (تنظيم "الشتات" اليهودي في كيان "قومي" جامع)، وسوى ذلك من العوامل التأسيسية العميقة، التي يتغذى منها بقاء "إسرائيل" وتفوقها على العرب أجمعين.



3. أن يكون الصراع ضدّ "إسرائيل" صراعاً حضارياً معناه أن الذين سيخوضونه ضدّ "إسرائيل" والصهيونية العالمية وقوى الهيمنة الغربية لن يكونوا الدولة والجيش الرسمية حصراً، بل المجتمعات العربية أيضاً، ومخزونها الحضاري - الثقافي العظيم من ناحية، وأنه لا يقبل بفرض حلّ سياسي منقوص؛ لأن مثل هذا الحل المفروض بفعل ميزان القوى، والأمر الواقع، لن يكون في ميزان التاريخ أكثر من هدنة ظرفية من ناحية ثانية. أما الذي يكسب هذا "الصراع الحضاري"؛ فهو من يستطيع أن يعبئ سائر موارده تعبئة فاعلة، وهي ليست الموارد المادية فقط، بل الموارد الروحية والرمزية أيضاً. صحيح أن الحرب تنقرر بميزان القوى بين المتحاربين، مع ذلك ينبغي ألا نخطئ الوجه الآخر للحرب، وهو أنها "صراع إرادات"؛ يهزم فيها من تضعف إرادته وتهن وتترتهن، وينتصر فيها - في المطاف الأخير - من يحفظ إرادته من الزلزل والزوال، ومن يعززها برصيد مادي ومعنوي، يضمن لها التمكن والتمكين. بهذا المعنى لا يصبح الانتصار أو الهزيمة مجرد انتصار جيش في معركة أو هزيمة آخر فيها، بل يصبح الانتصار تعبيراً عن "فرض الإرادة" على العدو، مثلما تصبح الهزيمة الفعلية هي "الهزيمة النفسية".

4. في ضوء مسار الصراع ومسيرة التسوية؛ يبدو أنه ليس لدى العرب - في الأمد المنظور - ما يعزز إمكانية نجاحهم في تحقيق انتصار عسكري حاسم على "إسرائيل". مع ذلك؛ فإن صراعهم ضدّ الدولة الصهيونية سيستمر، وسيتخذ في المراحل المقبلة، شكل صراع حضاري: ثقافي، وسياسي. لن يكون في وسع الدولة والجيش أن يخوضا هذا الصراع، بل ستكون قواه وأدواته هي المجتمعات العربية، والثقافة العربية، والإسلام، والمسيحية الشرقية. وسيحتاج كي يكون فاعلاً إلى كسب معركة الديمقراطية في الدول العربية، على النحو الذي يؤمّن إطلاقاً للطاقت والإرادات، ويرد على "إسرائيل" بطرح مشروع تاريخي في المنطقة، يضعف من قدرتها على التمييز السياسي أمام جمهورها اليهودي، وأمام العالم. في هذه المرحلة تبدو تباشير هذا النوع من الصراع في المعركة الجماهيرية ضدّ التطبيع، وفي ظاهرة "الصحة الإسلامية" الإيجابية والمستنيرة، التي ترفع راية "الجهاد"، ثم في نضال المثقفين القوميين، ومؤسسات المجتمع المدني، ضدّ تزوير التاريخ ومحو الذاكرة القومية، ومن أجل بناء رأي عام وطني وقومي مناهض للهزيمة.

5. إن الرهان على حركة التاريخ والمستقبل ليس ضرباً من الاتكالية، بل هو يصدر عن إيمان بضرورة النجاح في تعبئة كل الموارد والإمكانات العربية، وتحقيق الانتصار في هذا الصراع الحضاري الممتد، مثلما هو إيمان باستحالة تعايش الكيان الصهيوني مع محيط عربي معاد، إضافة إلى التناقض الجذري بين طبيعة ذلك الكيان وتوجهاته من ناحية، ومتطلبات السلام

الحقيقي، وفي مقدمها التحرير والعدل والمساواة من ناحية أخرى، بينما يلتزم ذلك الكيان التزاماً معلناً وصريحاً بقيم العنصرية والعدوانية والتوسعية. إن تحديد "القيم الحضارية" في هذا الصراع الحضاري يكتسب أهميته من حقيقة الدور الذي تمارسه هذه القيم بالنسبة إلى استمرار الصراع وحسمه. إن العنصرية مهما تسلحت بالقوة العاشمة لا يمكن أن تسكت مقاومة الشعوب لها، لأنها لا تعدهم إلا بالظلم في أبشع صورته، وبامتهان كرامتهم. كذلك فإن "السلام" المفروض بالقوة هش لا يصد، وسرعان ما ينكسر، واعتماد "ازدواجية المعايير" يعني غياب العدل، من ثم المقاومة والكفاح لاسترداده وإحقاؤه. هنا تنبغي استعادة الخبرات التاريخية البارزة؛ خصوصاً خبرة الحروب الصليبية، وخبرة حالات الاستعمار الاستيطاني في إفريقيا، وخبرة "معاهدات فرساي" بعد الحرب العالمية الأولى، التي تضمنت في نصوصها وأحكامها أصول الحرب العالمية الثانية.

السؤال الذي يسبق بالضرورة؛ هو السؤال عن "حال الأمة العربية"، في هذه المرحلة، في ضوء التغييرات على المستويين الإقليمي والعالمي؟ ما هي إمكاناتها وقدراتها، وكيف يجري توظيفها؟ ما هو "مشروعها".. إذا كان ثمة مشروع؟ ولماذا يغيب المشروع القومي العربي.. فتصبح "الأمة" مثل الأيتام على موائد اللثام؟ هل ما يزال "درس نكسة سنة 1967" هو مصدر التفسير لهذا "المصير"؟ فأين انتصار 1973 التاريخي؟ من ثم ما هو حال "قوى الهيمنة العالمية"، وما هي توجهاتها ضد الأمة العربية؟ وما هي خبرة التحدي والاستجابة؟



Panel Discussion

**One Hundred Years After Sykes-Picot,
New Maps are Being Drawn**

**Intervention about:
The Egyptian Stance
on Redrawing the
Map of the Region**

Prof. Dr. Magdi Hammad

